

رئيس جمعية الصاغة بحلب لـ«الوطن»: نصف ورشات الذهب في المدينة القديمة وأصدابها سعودون

علي محمود سليمان

أمين سر غرفة تجارة حلب لـ«الوطن»: مطلوب قروض للمشروعات وفتح إجازات الاستيراد وإعادة النظر بقانون الجمارك

خميس لتجار حلب: مستعدون للتذليل العقبات وتقديم الضمانات لإحداث نقلة نوعية في العمل

الحكومة ولا سيما أن هناك وعداً منها بزيارة حلب للاطلاع على ما يجري على أرض الواقع كما تضمنت المناقشات بضرورة تعديل التشاركية بين القطاعين العام والخاص وإمكانية معالجة القروض المترنجة والأهم هو إلزامية التسجيل لدى غرف التجارية لكل من يملك سجلاً تجارياً، إضافة إلى إلزامية الانتساب إلى صندوق التقاعد الخاص بالتجار وفق القانون ٢٣ الصادر عام ٢٠٠٩. إضافة إلى مناشدة وتشجيع جميع التجار الذين غادروا البلد للعودة إلى الوطن والإقلال بعملة الإنتاج من جديد. هذا وشملت المداخلات ضرورة وجود ممثل لغرفة التجارة بلجنة الاستعلام المصرفي وإنجاز مخطط تنظيمي لمدينة حلب يتضمن معالجة مناطق العشوائيات ومنح التجار والصناعيين إجازات استيراد للمواد الأولية التي يتم إنتاجها وتتصديرها، إضافة إلى تشطيط التبادل التجاري مع العراق ومطالعة مشكلات شهادة منشأ التصدير وإمكانية إنشاء شركة قابضة أو شركة تطوير عقاري.

وحيا المجتمعون الانتصارات النوعية التي تحققها قوات الجيش العربي السوري على امتداد ساحات الوطن وخاصة في مدينة حلب، مؤكدين أن هذه الانتصارات تمثل الضمانة الأساسية لعودة النشاط الاقتصادي بكل مكوناته إلى الإقلاع

الاسترشادية التي تتغير بين الفترة والأخرى وتشكل عائقاً أمام استيراد بعض المواد أو ترشيدها الأمر الذي يقتضي فتح إجازات الاستيراد وإعادة النظر بقانون الجمارك الجديد. إضافة إلى دعم الحكومة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منح قروض لأصحاب هذه المشروعات.

اجتمع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس مع أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة حلب بهدف وضع التصورات الكفيلة بتنشيط القطاعات الاقتصادية الخاصة التجارية والصناعية في مدينة حلب والارتفاع بمسوى أدائها لكونها تمتلأ أحد أهم الشركات في عملية التنمية وتفعيل الدور التشاركي بين قطاع رجال الأعمال والحكومة.

وخلال الاجتماع أكد خميس أن الحكومة مستعدة لتلبيل العقبات ومواجهة التحديات وتقديم التسهيلات والضمانات اللازمة لإحداث نقلة حقيقة في أداء القطاعات الاقتصادية بمدينة حلب بهدف إحداث تغير جذري في هذا القطاع ليلعب الدور الريادي له في عملية التنمية بالمشاركة مع القطاعات الحكومية إلى جانب السعي إلى ضمان عودة النشاط التجاري في حلب إلى سابق عهده.

ولفت إلى الدور الرئيسي لأعضاء غرفة التجارة في البدء فوراً بالعملية الإنتاجية وعودة القطاع التجاري إلى آلته وإقلاع العمل في المعامل من جديد.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين أمين سر غرفة تجارة حلب وسم

المالية: قانون العقد متكملاً إلى أبعد الحدود والمشكلة في سوء التطبيق «العقود والمناقصات» على طاولة «الأربعاء التجاري»

مجلس الدولة»؛ حلّ المتعبدن والتحار مظاهرون في فروقات الأسعار والكافلات والتأمينات

معار والتأمينات الأولية والنهاية «وهي

موضوع واشكالية فروقات الأسعار من الجهات

الأسباب والتأثيرات الأولية والنهائية « وهي من حقهم ». مشيرا إلى قيام مجلس الدولة وبعد ازدحام أروقةه بالدعوى من هذا النوع بتأسيس محكمة مختصة فقط بالنظر بفروقات الأسعار حيث ازدحمت الدعاوى كذلك على أبواب هذه المحكمة المختصة الأمر الذي دفع مجلس الدولة إلى إعطاء بعض الاختصاصات للمحاكم الإدارية في حلب والمنطقة الشرقية والمنطقة الوسطى بعد أن كان النظر بفروقات الأسعار حبرا على المحكمة الإدارية بدمشق . وبين زهر الدين أن جل المتعهدين والتجار في موضوع فروقات الأسعار والخالفات والتأمينات مظلومون كل الفلل لأنهم لا يصلحون إلا على النز، البسيء من هذه الفروقات بعد أن عم الغلاء . الأيدي العاملة وقطع التبديل ولجميع مكونات المشروع يشكل كامل وتصرف فروقات الأسعار بعد تحويل المتهجد نسبة ١٥٪ من ارتفاع السعر حيث تلتزم الجهة العامة بدفع فروقات الأسعار لما فوق هذه النسبة فقط وهي التي تطولها النسبة الكبرى من سوء الفهم واللغط وكيفية احتساب هذه النسبة ومتي يحق احتسابها وبقبض هذه التعيضيات . بدوره قال المستشار في مجلس الدولة ربيع زهر الدين « لولا قانون العقود لعشنا في شريعة الغاب وهو يات هدفا للخاصي والدايني بایجابياته الكثيرة وسلبياته القليلة ». واصفا إياه بالواضح . إلا أنه أشار إلى بعض النقاط التي تقض مضاجع المتعهدين والتجار، والجهات العامة وهو فرقان لجان تشكيلها الإدارة المعنية في كل جهة على حدة لعقود التأمين أو الإشغال والمحروقات وأحد موضع إشكالية فروقات الأسعار من الجهات العامة وخاصة والتي تبرز خلال دراسات العقود وتفاصيلها . وبين من وجهة أخرى أن قانون العقود متكامل إلى أبعد الحدود إلا أنه يعاني سوء تطبيقه من وجهة نظر وزارة المالية حيث لفت إلى أن المادة رقم ٣٣ هي التي تعالج موضوع آليات التعويض على المتضارعين أو في حالات ارتفاع الأسعار والتي تتضمن حكماً فروقات الأسعار الناتجة عن فروقات أسعار الصرف حيث عدتها وزارة المالية ارتفاعاً في الأسعار يجب التعويض لأصحابها . وبين أن الزيادات وفروقات الأسعار تحسب من لجان تشكيلها الإدارة المعنية في كل جهة على حدة لعقود التأمين أو الإشغال والمحروقات وأحد

**بيلاروسيا مستعدة لإقامة
مصنع للدواع النفعي**

يكلة «التموين» الجديدة تصل إلى المخابز

بالإشارة إلى ما نشر في الصفحة السادس من عدد صحيفتك رقم ٢٥٣٥ الصادر بتاريخ ٥ كانون الأول ٢٠١٦ تحت عنوان «صناعي تل كردي يضعون همومهم على طاولة الصناعة» حيث ورد ضمن المقال المذكور أن الصناعيين المجتمعين أكدوا أنه لا اهتمام من الحكومة بمنطقة تل كردي الصناعية كاهتمامها بغيرها من المناطق. يود اتحاد غرف التجارة السورية أن ينفيه إليكم بأن ما ورد أعلاه عار من الصحة وغير دقيق، إذ أثني الحاضرون كافة للجتماع المذكور على الإجراءات التي سارت بها الحكومة باتخاذها على أرض الواقع - بتوجيهات كريمة من سيادة رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد - بعد تحرير المنطقة على يد بواسل الجيش العربي السوري وإزالة الألغام التي زرعتها المجموعات الإرهابية المسلحة هناك، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء تعليماته بإعادة تأهيل البنية التحتية في منطقة تل كردي وتوصيل الكهرباء والمياه والصرف الصحي فوراً، الأمر الذي اقتضى الإشارة إليه.

ونحن كاتحاد غرف التجارة السورية نتقدم بجزيل الشكر لرئيس مجلس الوزراء وجميع المعينين على اهتمامهم وسرعة تجاوبهم. وتفضلاً بقبول أطيب التحيات

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية

قدم إليكم غرفة صناعة دمشق وريفها بأطيب التحيات، وتعقيباً على ما رد في العدد رقم /٢٥٣٥ / تاريخ ١٢ /٥ /٢٠١٦ عنوان:

«صناعي تل كردي يضعون همومهم على طاولة الصناعة»

تي ورد فيها أن الصناعيين أكدوا أنه لا اهتمام من الحكومة بهذه المنطقة صناعية كغيرها من المناطق.

حن نستهجن ونستغرب ما تم نشره بهذه المقالة حيث إن الواقع هو يعكس تماماً ونحن كغرفة صناعة دمشق وريفها وصناعيين نشكر الفريق الحكومي على تجاوبهم لطلاب الصناعيين وعملهم الجاد والدؤوب وخاصة إعادة البنية التحتية للمنطقة وتوفير الخدمات من أجل عودة دوران عجلة الإنتاج في النشاط الصناعي التي تم تحريرها من بواسل الجيش العربي السوري الذين ضحوا بالأرواح الغالية.

أتاكيداً على توجيهات رئيس مجلس الوزراء لدعم الصناعة الوطنية وإعادة حياة إلى المناطق الصناعية المحررة، وبهذا الخصوص تم عقد اجتماعات شتيرة منذ تحرير المنطقة وأخرها الاجتماع الذي انعقد مع وزير الصناعة محافظ ريف دمشق بتاريخ ٤ /١٢ /٢٠١٦.

نشير إلى أنه تم على أرض الواقع العمل بتوصيل الكهرباء والمياه، الصرف الصحي وإزالة الألغام التي زرعتها العصابات الإرهابية المسلحة، وكل الخدمات الأخرى.

ونحن باسم صناعي تل كردي نشكر رئيس مجلس الوزراء وكل المعينين.

ساكونين حسن تعاونكم

لصياغة الذهب مفصل عن إشكالية فروقات الأسعار الناتجة عن فروقات أسعار القطع الأجنبي وصعوبات التوريد والشحن إلى سورية.

استناداً إلى أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وإلى قرارات مجلس النقد والتسليف وإلى دليل الحكومة وإلى القرار رقم 1186/0/1 تاريخ 2011/6/1 الصادر عن مصرف سوريا المركزي والمتعلق بتحديد الشروط والإجراءات الواجب إتباعها للترشح لعضوية مجالس الإدارة لدى المصارف في سوريا:

يعلن بنك عوده سورية عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارته وذلك ابتداء من يوم الخميس الواقع في 8 / كانون الأول / 2016 ولدة خمسة عشر يوماً تنتهي بانتهاء دوام المصرف في يوم الخميس 22 / كانون الأول / 2016 وذلك في مقر الإدارة العامة لبنك عوده سورية الكائن في كفرسوسة - مجمع الشام سيتي سنتر - بناء بلازا 86 - الطابق الثاني .
فعلى كل من يرغب بالترشح وتتوفر فيه الشروط المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والكفاءة والمؤهلات العلمية والخبرة الفنية التقدم بطلبه خلال الفترة المذكورة أعلاه وفق نموذج طلب الترشح المعتمد من قبل مصرف سوريا المركزي بموجب كتابه رقم 161/691 تاريخ 23/شباط/2016 ومرفقاً به كافة الشروط والالتزامات المطلوبة .

تدرس طلبات الترشح من قبل لجنة المكافآت والترشيحات لدى المصرف سندا للقرار رقم 1186/0/1 للتأكد من توافقها مع القوانين والأنظمة النافذة والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف (الحكومة) والمعايير المعتمدة لعضوية مجلس الإدارة وترفع نتائجها أصولاً إلى مصرف سوريا المركزي لدراستها وإعلام المصرف بالمرشحين الذين تتوافر فيهم شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة. ويجري عرض أسماء المرشحين المقبولين على الهيئة العامة للمصرف لتمارس دورها في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للأصول والقانون.

للاستفسار يرجى التواصل مع أمانة سر مجلس الإدارة على الأرقام:
011-23888248، 011-23888000

بِنَاءُ وَدَه
سُورِيَّة